أسس ومرتكزات اخلاقيات المهنة والسلوك المدني

من إعداد:

غزلان عريف لبنى كعاري

هجر زين توب فوزية ازوكاي

يوسف المسري زكرياء بنور

إشراف الأستاذ: خالد جدي

فهرس المحتويات

أخلاقيات المهنة

- مفهوم أخلاقيات المهنة
- أسس ومرتكزات أخلاقيات المهنة

السلوك المدني

- مفهوم السلوك المدني و تجلياته
- أهمية مفهوم السلوك المدني في ميدان التربية والتكوين
- أدوار الأطراف الفاعلة في الحقل التربوي من أجل ترسيخ قيم ومبادئ السلوك المدني
- أهمية تنمية أخلاقيات المهنة والسلوك المدني في ترسيخ المواطنة المسؤولة.

المقدمة

منذ تنظيم المهن في تاريخ البشرية عرفت كل مهنة مجموعة من الأخلاق يتصف بها منتسبوها ويحاسبون على الإخلال بها لذلك أصبحت الضرورة تفرض بناء أخلاقيات مهنية واضحة ومقننة تحكم سلوك المدرس وتنظم علاقاته برفقائه التربويين وبالمتعلمين والمجتمع، وتسعى إلى تطوير مهنته والارتقاء بها شكلا ومضمونا و ذلك عن طريق ترسيخ قيم المواطنة والسلوك المدني ضمن الممارسة اليومية للأفراد والجماعات والمؤسسات، والوعي المتنامي بدور المنظومة التربوية والمؤسسة تحديدا في مجال تنمية السلوك المدني باعتبارها فضاء للعمل الجماعي والتعاون والتفاهم والتسامح واحترام الآخر لتجاوز كل مظاهر الإخلال بالقانون والتعصب والتطرف والانغلاق.

مفهوم أخلاقيات المهنة

هي مجموعة من القيم والنظم المحققة للمعايير الإيجابية العليا المطلوبة في أداء الأعمال وفي أساليب التعامل داخل بيئة العمل ومع المستفيدين وفي المحافظة على صحة الإنسان وسلامة البيئة.

✓ القيم: تعني الصفات النفسية والسلوكية الحسنة للعامل والمهني

✓النظم:تعني الضوابط والشروط الفنية التي تحكم الأداء الوظيفي والمهني في صورة لوائح وقوانين

✓المعايير: تعني المواصفات المحددة للأساليب العملية والسلوكية في أداء العمل.

أسس ومرتكزات أخلاقيات المهنة

أ-الأسس

1- الأسس القيمية:

✓ العدالة والإنصاف: ضمان تكافؤ الفرص بين المتعلمين بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية.

(**مثال** أستاذ يخصص وقتاً إضافياً (تطوعياً) لدعم تلاميذ يعانون من صعوبات التعلم أو ينحدرون من أوساط فقيرة، لضمان تقليص الفوارق بينهم وبين زملائهم دون تمييز)

✓ الأمانة : تجسيد الأمانة في أداء الواجبات الصدق في القول والعمل

(**مثال** الالتزام التام بالموضوعية في تصحيح الامتحانات، حيث يعتمد الأستاذ شبكة تنقيط دقيقة ومعلنة، بعيداً عن أي محاباة لأبناء الزملاء أو التلاميذ الذين يتلقون دروساً خصوصية)

✓القدوة : حيث ينظر للمدرس كنموذج سلوكي يقتدي به التلاميذ، مما يجعل سلوكه الشخصي جزءاً من الدرس التربوي.

(**مثال** التزام الأستاذ بالهندام اللائق واللغة الراقية والمواعيد الدقيقة، ليكون نموذجاً حياً للتلاميذ في احترام الوقت والنظام)

✓النزاهة المهنية: محاربة ظواهر مثل الغش، والساعات الإضافية غير القانونية التي تضرب في عمق مبدأ تكافؤ الفرص.

(**مثال** تعامل الأستاذ بحذر وحكمة مع المشاكل الشخصية أو الاجتماعية التي قد يبوح بها التلميذ، والحرص على حماية خصوصيته وعدم جعلها مادة للحديث في قاعة الأساتذة)

2-الأسس القانونية

✓الفصل 154 :

المرافق العمومية تخضع لمعايير الجودة والشفافية والمحاسبة.

(المدرسة مرفق عمومي، وبالتالي يجب على المدرس الالتزام بالجودة والشفافية والمسؤولية)

- **مسؤولية الأستاذ:**

الجودة .

الشفافية .

يجب أن يكون عمله واضحاً ومنظماً.

التنقيط .

التقييم والتواصل التربوي

- **المحاسبة.**

المراقبة التربوية .

التفتيش .

تقييم الأداء .

وأي تقصير في الجودة أو الشفافية يؤدي إلى المساءلة.

3- الأسس التنظيمية

الإنصاف وعدم التمييز:

✓الواجب المهني :

العدل في توزيع الاهتمام داخل القسم هو واجب مهني يحميه القانون.

✓ المرجعية القانونية :

المادة 3: تنص على الإنصاف وتكافؤ الفرص.

المادة 4 :تحظر التمييز بين المتعلمين لأي سبب لغوي مجتمعي، جغرافي.

وضعية من الواقع: اختبار العدالة

الوضعية:

أستاذ يولي اهتماماً خاصاً فقط بالتلاميذ المتفوقين أو أبناء الأعيان، ويتجاهل المتعثرين في الصفوف الخلفية.

الحكم القانوني :

المخالفة ؛ خرق للمادتين 3 و4 من القانون الإطار.

التعليل: هذا ليس "خطأ بيداغوجياً بسيطاً، بل هو إخلال بالتعاقد القانوني الذي يفرض الإنصاف.

الأسس التنظيمية

الكفاءة والتكوين المستمر

✓ **الواجب المهني:**

- الجمود المعرفي ورفض التجديد هو مساس بحق المتعلم في "الجودة"..
- الكفاءة حق للمتعلم وليست خياراً للأستاذ

✓ **المرجعية القانونية :**

المادة 38 تجعل التكوين المستمر "إلزامياً" وضمن عناصر تقييم الأداء والترقي.

وضعية من الواقع:

الوضعية:

أستاذ يرفض استخدام الوسائل الرقمية أو الاطلاع على المستجدات البيداغوجية، مما أدى لتدني مستوى تلاميذه مقارنة بأقرانهم.

الحكم القانوني:

المخالفة: إخلال بمقتضيات المادة 38 .

التعليل: التكوين المستمر واجب قانوني لضمان الجودة. الاستمرار في طرق متقادمة هو تقصير مهني.

الأسس التنظيمية

المسؤولية والمحاسبة :

✓**الواجب المهني :**
الأستاذ مسؤول عن "نتائج عمله" ومردوديته، وليس فقط عن حضوره الجسدي.

✓**المرجعية القانونية:**
- المادتان 53 و 54 تكريس مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة".
- الدولة تلتزم بالتقييم المنتظم للأداء المهني وقياس المردودية.

وضعية من الواقع:

الوضعية:
تغيبات غير مبررة، أو دخول للقسم دون تحضير (غياب الجذاذات)، مما انعكس سلباً على نتائج الامتحانات الإشهادية.

الحكم القانوني :
المخالفة: تفعيل آليات المحاسبة المواد (53/54).
التعليل : الأداء المهني يقاس بالأثر على المتعلم.
ضعف النتائج ،الناتج عن التقصير يستوجب المساءلة القانونية.

ب:
المرتكزات والمبادئ

الانتماء والالتزام برسالة التعليم : بالإخلاص في العمل والصدق في النفس والمجتمع والحفاظ على المال العام

الثقة والاحترام المتبادل مهنة التعليم تقوم على أساس الثقة المتبادلة بين كافة العاملين في هذه المهنة.

احترام التعددية والتنوع يؤمن العامل في مهنة التعليم أنها ذات بعد إنساني عالي تقوم على احترام حقوق الإنسان دون الالتفات إلى ديانته، أو لونه، أو جنسه،فالمعلم يعتبر التلاميذ جميعهم أبناء له.

المواطنة والسلوك المنضبط: يلتزم المعلم بالأخلاق الحميدة المنبثقة من عقيدته وثقافة مجتمعه فهو قدوة وأنموذجا يحتذي به كافة أفراد مجتمعه وليس تلاميذه فحسب.

الإيمان بالعمل المشترك : وبناء الشراكات بين أفراد المهنة والمجتمع.

السلوك المدني:

تعريف السلوك المدني:

السلوك المدني هو التجلي والتطبيق العملي لقيم حقوق الإنسان والمواطنة ويندرج هذا المفهوم في شبكة واسعة تتداخل فيها وتتعدد الدلالات، وإذا كان المفهوم، بمكونيه : السلوك والمدنية، يحيل في نفس الوقت على الأخلاق ، وإلى التمدن كحالة مجتمعية ترادف التحضر، فإنه يستدعي في الآن ذاته مفاهيم أخرى محورية مثل الديمقراطية، والمواطنة، والوطنية، واحترام حقوق الإنسان، والمدنية، والحس المدني، والتربية المدنية، أو التربية على المواطنة، والتربية على حقوق الإنسان.

(أشغال ندوات المجلس الاعلى للتعليم)

وقد جاء في القانون الإطار رقم 51.17 المادة 2 أن السلوك المدني هو:
التشبث بالثوابت الدستورية للبلاد، في احترام تام لرموزها وقيمها الحضارية المنفتحة، والتمسك بالهوية بشتى روافدها، والاعتزاز بالانتماء للأمة، وإدراك الواجبات والحقوق، والتحلي بفضيلة الاجتهاد المثمر وروح المبادرة، والوعي بالالتزامات الوطنية، وبالمسؤوليات تجاه الذات والأسرة والمجتمع، والتشبع بقيم التسامح والتضامن والتعايش.

من هنا فالسلوك المدني هو ما يقوم به الفرد من ممارسات وعادات سلوكية وفكرية واجتماعية وإنفعالية داخل الأسرة والمدرسة، والشارع، و مع الأصدقاء، وفي المجتمع ككل. في احترام تام للقوانين والقيم الإيجابية والحضارية المرتبطة بتنظيم الحياة العامة في ذلك المجتمع.

تجليات السلوك المدني

1

- يتجلى مفهوم السلوك المدني أساسا في :

احترام الفرد لمبادئ ومقومات وثوابت مجتمعه ووطنه وهويته وأرضه وبيئته.

إدراك الفرد لوجوده كعضو داخل جماعة(الجماعة بمفهومها الواسع الحديث التي تبدأ بالأسرة وتنتهي بالمجتمع الإنساني).

الوعي بالحرية في التفكير والتعبير في ممارسة الحياة العامة والخاصة مع احترام حرية الآخرين.

إعمال الفكر النقدي والدفاع عن الرأي.

الالتزام بالواجبات واحترام الحقوق

إعمال الفكر النقدي والدفاع عن الرأي

المشاركة في الحياة العامة، والاهتمام بالشأن العام.

2

وبشكل عام تتجلى تنمية السلوك المدني في:

اكتساب أفراد المجتمع بطريقة عملية وفعالة مبادئ السلوك الاجتماعي في البيت والمدرسة والشارع والأماكن العامة وعند ممارسة المهنة، وكذلك مبادئ احترام الغير وتقبل رأيه ومساعدته والتضامن معه وتجنب إلحاق الضرر به، وذلك بخلق ضمير اجتماعي لدى كل مواطن (ة) يستند إلى قيم التعاون والعدالة والديمقراطية وحب الوطن والغيرة عليه وتوظيف كل الطاقات لبنائه ورفعته لأداء رسالته الحضارية كجزء من الحضارة الإنسانية .

(مقتطف من الندوة الوطنية حول المدرسة والسلوك المدني عن موقع المجلس الأعلى للتعليم)

أهداف تنمية السلوك المدني في مجال التربية والتكوين

ترتبط أهداف تنمية السلوك المدني عامة بالغايات الكبرى للتربية بمفهومها الشامل من جهة، وبوظائف المدرسة كمؤسسة التربية من جهة ثانية.

- فالغاية الكبرى للتربية الحديثة هي السعي إلى تحقيق التوازن النفسي للفرد سواء في مظهره الخارجي المتجسد في العلاقات مع الأفراد والجماعات، أو في مظهره الداخلي أي التوازن بين المكون النفسي للشخصية الإنسانية بما يتطلبه ذلك من النظ الشمولي إلى الفرد كإنسان، وتنمية حسه النقدي و احترام حريته في التفكير والتعبير، والاعتراف بحقه في الاختلاف واستقلاليته.

تتحدد الوظائف الأساسية للمدرسة كمؤسسة اجتماعية بشكل عام، فيما يلي :

- **الوظيفة البيداغوجية** :وتعتبر علة وجود المدرسة، فهي توفر التعليم ونقل المعرفة

الوظيفة الاجتماعية: وتقدم المبادئ الأساسية للحياة داخل مجموعة أو في جماعة .

- **الوظيفة التربوية :** توجه الطفل نحو احترام القواعد والقوانين التي تنظم وتحكم المجتمع.

- **الوظيفة السيكولوجية**: إذ أنها مجال للحياة يعبر الطفل من خلاله عن رغباته وحاجاته العاطفية.

أدوار الأطراف الفاعلة في الحقل التربوي من أجل ترسيخ قيم ومبادئ السلوك المدني

دور المدرسة في تحزيز القيم والسلوك المدني:

يتأكد دور المؤسسة التعليمية في ترسيخ قيم المواطنة في سلوك المتعلمات والمتعلمين من خلال :

استحضار وظائفها المتعارف عليها، المتمثلة في التعليم والتعلم والتكوين والتأهيل، خاصة في التربية والتنشئة الاجتماعية، كوظيفة تجعل مسؤولية المؤسسة التعليمية مركزية ودورها راهنيا وحاسما في تحقيق هذا الرهان
هكذا، فإن رهان النظام التربوي يتجلى في تكوين تلميذ مواطن يدرك حقوقه، ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى الوطن من هذا تتضح المهام الملقاة على النظام التربوي لكي يجعل تلك القيم تستوطن في شخصية النشئ.

المذكرة رقم :9 بتاريخ 6 فبراير 2008 حول تنمية السلوك المدني بالمؤسسات التعليمية

نصت المذكرة رقم 9 على تنمية السلوك المدني بالمؤسسات التعليمية على ضرورة الانكباب بشكل جماعي ومشترك فاعلون ومهتمون وشركاء على بلورة إطار عمل وطني متكامل.
لبلوغ هذه الأهداف حددت المذكرة و جملة من آليات التنفيذ على النحو التالي:

- ❖ رصد مختلف أشكال الممارسات الإيجابية والسلوكيات المدنية داخل فضاءات المدرسة المغربية، والبحث عن سبت تثبيتيها وتعزيزها وتعميمها
- ❖ تقييم أداء الأندية التربوية المختلفة وأداء مختلف المجالس.
- ❖ تشخيص واقع الحياة المدرسية، ورصد مختلف أنواع السلوكيات اللامدنية والممارسات السلبية، واخضاعها لتحليل علمي وتربوي للتعرف على أسبابها وتحديد طرق ووسائل تقويمها.
- ❖ الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال تنمية السلوك المدني

أمثلة عن السلوك المدني في الوسط المدرسي

يتجلى السلوك المدني في المدرسة من خلال تصرفات يومية تعكس احترام القوانين والغير والمساهمة الإيجابية في محيط التلميذ من أبرز هذه السلوكات:

احترام القوانين الداخلية للمؤسسة: مثل الالتزام بالزي المدرسي، وعدم التأخر عن الحصص.

التحلي بالأدب مع الأساتذة والإداريين، كالتحدث بأدب والاستماع الجيد أثناء الشرح.

المحافظة على نظافة الفصول والمرافق، بعدم رمي الأزبال على الأرض أو تخريب الممتلكات.

حل الخلافات بالحوار لا بالعنف، ما يعكس روح التسامح والنضج في التعامل مع الآخرين.

مساعدة الزملاء في حال وجود صعوبة، سواء دراسية أو اجتماعية بروح من التعاون والتضامن.

المشاركة في الأنشطة المدرسية مثل النوادي الحملات التحسيسية، أو الأعمال التطوعية.

احترام الاختلاف سواء في الرأي أو الخلفيات الثقافية والدينية، ما يعزز قيم التعايش.

دور المعلم في تعزيز القيم والسلوك المدني:

يعد المعلم عنصراً محورياً في ترسيخ القيم والسلوك المدني داخل الوسط المدرسي، إذ لا يقتصر دوره على تقديم المعرفة، بل يتجاوز ذلك إلى التوجيه والتربية بالقدوة. فالمعلم يؤثر في سلوك المتعلمين من خلال تصرفاته اليومية، وطريقة تواصله، واحترامه للمتعلمين مما يشكل نموذجاً يحتذى به. ومن أبرز أدوار المعلم في هذا المجال:

- ✓ تقديم القدوة الحسنة في التعامل من خلال التحلي بالأخلاق والعدل والاحترام.
- ✓ تحفيز النقاش والحوار حول القيم والسلوكيات في حصص التربية على المواطنة أو الأنشطة الموازية.
- ✓ معالجة السلوكيات السلبية بحكمة وتوجيه، بدل العقاب العنيف أو الإقصاء.
- ✓ دمج القيم في الدروس بطريقة غير مباشرة، عبر الأمثلة والنصوص والمواقف التربوية.
- ✓ متابعة التلاميذ تربوياً بالتنسيق مع الإدارة والآباء عند الحاجة.

دور الأسرة في تعزيز القيم والسلوك المدني:

من أبرز أدوار الأسرة نجد :

- التربية بالقدوة، حيث يتعلم الأبناء من خلال ملاحظة سلوك الوالدين في التعامل مع الآخرين واحترام القوانين. .
- غرس القيم الأخلاقية منذ الصغر، مثل الصدق التعاون، احترام الكبار وتحمل المسؤولية.
- متابعة سلوك الأبناء الدراسي والتربوي،
- تشجيع الأبناء على المشاركة في الأنشطة الجماعية والتطوعية داخل المدرسة وخارجها.
- تعزيز ثقافة الحوار والتسامح داخل البيت، مما ينعكس على سلوك الطفل في تعامله مع زملائه.

عندما يكون هناك انسجام وتكامل بين دور الأسرة والمدرسة، تصبح القيم والسلوك المدني جزءا من شخصية المتعلم، مما يؤهله ليكون مواطنا صالحا ومسؤولا

ميثاق حسن سلوك الموظف:

"هو مجموع من القواعد القانونية العامة الملزمة والمجردة والجاري بها العمل، تتوخى إلمام الموظف بواجباته والتزاماته تجاه الرؤساء والمرؤوسين والزملاء وفي علاقته بمرتفقي الإدارة وما يتطلبه ذلك من التزام بمواقيت العمل ولباقة في تواصله مع المحيط والمتعاملين معه بتفتح ورحابة صدر واتزان ومسؤولية.."

يحدد هذا الميثاق المبادئ والضوابط العامة التي ينبغي أن تؤطر سلوك الموظف العمومي سواء داخل الإدارة أو في علاقته مع المرتفقين. ولا شك أن الالتزام بمضامين هذا الميثاق الذي يشكل عنصرا من المنظومة العامة لتخليق الإدارة سيساهم في تدعيم ثقافة المرفق العام وبث روح المسؤولية والانضباط لدى الموظف العمومي، وبالتالي الرفع من مستوى الخدمات المقدمة للمرتفقين. ومن أجل بلوغ الغاية المتوخاة من إعداد هذا الميثاق، فإن موظفي مختلف الإدارات العمومية مدعوون للاطلاع على مضامينه والالتزام بتطبيقه.

"التزامك بمضمون هذا الميثاق من شأنه بناء إدارة فعالة ومواطنة ومسؤولة"

ينص هذا الميثاق على النقاط الآتية:

التشبع بثقافة المرفق العام

التقيد بمبدأ المشروعية بحيث يجب أن يكون العمل مطابقا للقواعد القانونية الجاري بها الالتزام بمواقيت العمل انسجاما مع ما تقتضيه ضرورة توفير الخدمات العمومية وضمان استمرارية المرفق العمومي استحضار الصالح العام في كل القرارات التي يتم اتخاذها والحرص ما أمكن ذلك على التوفيق بين متطلبات الصالح العام والمصالح الفردية.

ضوابط العمل بالإدارة

التفرغ الكامل للعمل بالإدارة وعدم ممارسة أي نشاط مني مواز للعمل الإداري، إلا في الحالات التي يسمح بها القانون العناية بوسائل العمل بمختلف أصنافها، وصيانتها طبقا للمواصفات التقنية المعتمدة، وتجنب استعمالها لأغراض شخصية تطبيق التعليمات الصادرة عن الرؤساء الذين يعمل تحت إمرتهم، وذلك وفق ما ينص عليه القانون.

التواصل مع المرتفقين

حسن الاستماع إلى المرتفق ومساعدته وتوجيه واطلاعه على القضايا التي تهمه في حدود ما تسمح به القوانين الجاري بها العمل تمثيل الإدارة من خلال لغة تواصله وهندامه وكيفية تعامله مع المرتفقين.

أهمية تنمية أخلاقيات المهنة والسلوك المدني في ترسيخ المواطنة المسؤولة:

1. المواطنة:

المواطنة: هي مجموعة القيم الانسانية والمعايير الحقوقية والقانونية المدنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي تمكن الفرد من الانخراط في مجتمعه والتفاعل معه ايجابيا والمشاركة في إدارة شؤونه وهو ما يجعل المواطن متفاعلا مع محيطه

(د .عبد الحسين شعبان الوطن والمواطنة أية علاقة؟).

المواطنة المسؤولة: هي الوعي بالحقوق والواجبات مع أداء الواجبات بأمانة وطلب الحقوق بعدالة. من مظاهر المواطنة . المسؤولة أن يعرف الإنسان حقه ويحميه ويدافع عنه ويدافع عن حقوق الآخرين أيضا.

2-ترسيخ قيم المواطنة المسؤولة

يحتاج ترسيخ قيم المواطنة المسؤولة إلى اختيار إحدى المقاربات أو المداخل حسب متطلبات السياق علما بأن هذه المقاربات ليست متعارضة، بل التفاعل بين مكوناتها هو الأساس، هذه المقاربات هي:

- ✓ المقاربة الحقوقية : دعم الوعي بالحقوق والعمل على احترامها .
- ✓مقاربة القدرات :تقوية قدرات المواطن في مجال القيم .
- ✓المقاربة التربوية : التشبع بقيم السلوك المدني

- هذه المقاربات هي نفسها المعتمدة في تنمية السلوك المدني و أخلاقيات الموظف باعتباره أكثر تعاقدا مع الدولة وأقوى ارتباطا بالوطن.

وضعية من امتحان لاستيفاء مجزوءة أخلاقيات المهنة(10):

"... ويأتي في المقام الثاني اعتبار السلوك المدني بالأساس منظومة قيمية أخلاقية متكاملة، لا تقبل التجزيء.. وتتخذ مسارين متوازيين ومتوازنين - مسار التشبع بقيم المواطنة الكاملة من حيث أنه تقوم على التمتع بالحقوق الأساسية والالتزام الفعلي بالواجبات الفردية والجماعية - ومسار التصدي الحازم للسلوكات اللامدنية بمختلف أشكالها، عبر محاربة مظاهر العنف والغش والرشوة وسوء المعاملة، وغيرها من الممارسات اللا أخلاقية التي يكون وقعها أكثر خطورة حين تتسرب إلى المؤسسات التعليمية"

(المصدر : الرسالة الملكية السامية الموجهة للمشاركين في الندوة الوطنية التي نظمها المجلس الأعلى للتعليم في موضوع المدرسة والسلوك المدني 2007 بالرباط 23-24 ماي)

انطلاقا من مقتطف الرسالة الملكية السامية أعلاه، أبرز أهمية تكريس السلوك المدني باعتباره منظومة قيمية أخلاقية متكاملة

شكراً جزيلاً